

# القاهرة تدشن بورصة سلعية لتعزيز تجارتها مع الدول العربية

## القمح والأرز والذرة والبطاطا والبصل والبرتقال أول 6 سلع يتم تداولها



### في انتظار تسعير عادل

مدن العبور والإسكندرية والسادس من أكتوبر والمنصورة، فتلك الأسواق عبارة عن تجارة جملة للسلع بين الفلاحين التجار.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الاتفاق الثلاثي بين مصر وشركة "سيماريس" الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية، الخاص بتنفيذ برنامج المساعدة الفنية من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية.

ويزود البرنامج الحكومة بالتوصيات الأساسية المتعلقة بتحسين طرق الإمداد الغذائي، والتأكد من جودته، وتعزيز الاستفادة من المنتجات الغذائية والخدمات اللوجستية، من خلال إجراء دراسات تسمح بتشكيل استراتيجيات واضحة المعالم للسياسة المصرية في مجال تطوير تجارة الجملة الخاصة بالمنتجات الطازجة.

وأوضح أحمد الباشا إدريس، رئيس شعبة الحاصلات الزراعية والبقوليات بالرفة التجارية للقاهرة، أن البورصة السلعية تسهم بقوة في ضبط السوق المحلية، وتقضي على الاحتكار من جذوره، فلن يستطيع التجار تخزين أي نوع من السلع بهدف رفع الأسعار أو تعطيش السوق، إذ سيقوم الجميع بعرض السلع في البورصة.

وأشار لـ "العرب"، إلى أن البورصة ستعمل في البداية على المستوى المحلي، وفق البات تحددها الحكومة، واصفاً تداول السلع في البورصة الجديدة بمثابة "لعبة على المكشوف"، ومن ثم ستختفي ممارسات تخزين السلع.

تشبه البورصة السلعية المزمع إطلاقها أسواق الجملة، لكن حتى الآن لم تحدد الحكومة الفارق بين البورصة السلعية وأسواق الجملة المتواجدة في

للثامن، واتحاد الغرف التجارية، واتحاد الصناعات المصرية بالإضافة إلى بنوك مصر والأهلي والبنك الزراعي.

أكد طلعت الشوربجي، نائب رئيس مجلس إدارة شركة فايف ستار للمطاحن واستيراد الحبوب، لـ "العرب"، أن البورصة السلعية تعزز أليات المنافسة بما يصل بالأسعار إلى مستوياتها العادلة.

وأضاف، أنه في ظل سعي الحكومة لإيجاد أسواق مفتوحة، فإن البورصة السلعية تعد الوسيلة الأنسب لضبط الأسعار في السوق المصرية.

ومن المقرر أن تساهم الهيئة العامة للسلع التموينية وجهاز تنمية التجارة الداخلية، والشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين والبورصة المصرية، بنسبة 50 في المئة في الكيان الجديد، علاوة على مستثمرين آخرين من القطاع الخاص.

الأساسي لشركة بورصة العقود الآجلة، المشتقة من الأوراق والأدوات المالية، بغرض إنشاء وإدارة منصة تداول إلكترونية للعقود التي تشتق قيمها من مؤشرات الأسعار، أو أوراق أو أدوات مالية، مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.

ويشترط لقبول الشركات في البورصة السلعية المصرية أن لا يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن 1.25 مليون دولار، ولا تقل نسبة مساهمة المؤسسات المالية أو البورصات أو الشركات المرخص لها بالعمل في الأسواق المالية عن 75 في المئة من هيكل مساهمي شركة بورصة العقود الآجلة.

ويملك 49 في المئة من رأسمال البورصة الجديدة بنوكا تجارية واستثمارية ومؤسسات وشركات حكومية، مثل شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي، والشركة القابضة

تفتح أول بورصة سلعية في مصر نافذة جديدة لتعزيز تدفق حركة التجارة والاستثمار مع الدول العربية عبر عمليات ربط مشترك، لتداول أسعار المنتجات ووفرتها، بما يسمح بشفافية في تسعير المنتجات وفق آليات السوق. ويتيح السوق الجديدة المعلومات عن السلع والمنتجات التي تعج بها أسواق المنطقة بدلا من الضبابية التي تشهدها حاليا، بما يعزز التكامل التجاري خوفا من الاتجاه لسد فجوات الأسواق من مقاصد تجارية بعيدة.

وتعد بورصة دبي للذهب والسلع، التي تأسست عام 2005 بوصفها أول بورصة لتبادل مشتقات السلع في الخليج العربي، نموذجا يمكن للبورصة المصرية اقتفاء أثره.

يُتداول في بورصة دبي للذهب والسلع المعادن النفيسة وعقود العملات والبتروكيماويات والمؤشرات ويتم تسوية المعاملات على قيمة معينة من خلال شركة دبي لمقاصة السلع.

ورغم أن مصر أول من أسس بورصة للسلع في المنطقة عام 1884، وكانت من أهم 3 بورصات في العالم للعقود، إلا أن الرئيس المصري جمال عبدالناصر أصدر قرارا بتصفيتها عام 1966 باعتبارها لا تتسق مع النموذج الاشتراكي.

وبدا التعامل على العقود الآجلة للقطن في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، وسبقت بورصة القطن في الإسكندرية كل من بورستي نيويورك وليفربول، حيث كانت تعمل بنظام البضاعة الحاضرة للأقطان في منطقة مينا البصل في الإسكندرية.

وتسمح البورصات السلعية بتداول العقود المستقبلية للسلع والخدمات، ومن خلالها يقوم المستثمر بالتعاقد على شراء محصول معين قبل زراعته مثل القمح، لعدد من السنوات، وبعد ذلك يتم تسجيل العقد في بورصة العقود، ويتداول بيعا وشراء من خلال حركة التداول في البورصة.

وقال محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية، إنه سيتم الترخيص للشركات المساهمة بمزاولة نشاط بورصة العقود الآجلة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بإحدى بورصاتها بعد التاكد من استيفاء الأحكام والإجراءات المقررة قانونا.

وتفتتح هذه الخطوة بقيام عدد كبير من الشركات في المنطقة العربية بالقيود في بورصة السلع المصرية، ما يسمح بانسياب في حركة التعاون الاقتصادي.

وأضاف عمران لـ "العرب"، أن الهيئة اعتمدت نموذجا للعقد الابتدائي والنظام



القاهرة - تستعد القاهرة للإعلان عن الشكل النهائي لتدشين أول بورصة سلعية بالبلاد، تستلزم من خلالها كسر حلقات الاحتكار التي تعاني منها السوق المصرية على مدى عقود نتيجة غياب البات تضمن أسعارا عادلة للمنتجات.

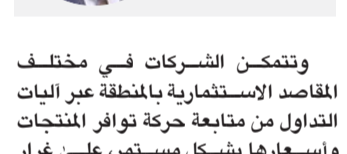
تسببت هذه الحلقات في تصاعد منحنى تضخم الأسعار لصالح المحتكرين، فضلا عن تشوه منظومة التجارة الداخلية في البلاد.

وتكشف البورصة السلعية عن مكانة جديدة للتعاون على مستوى المنطقة العربية، خاصة وأن البات هذه السوق تسمح بعمليات ربط مزدوج بين البورصة السلعية المصرية، وباقي أسواق المنطقة، ما يزيد من فرص التعاون، ويتيح المعلومات الكاملة عن توافر المنتجات في الأسواق.

محمد عمران  
صحافي مصري



الشركات تزاوّل نشاط بورصة العقود والتداول الإلكتروني



أحمد الباشا إدريس  
البورصة السلعية الوسيلة الأنسب لكسر الاحتكار

وتتمكن الشركات في مختلف المقاصد الاستثمارية بالمنطقة عبر البات التداول من متابعة حركة توافر المنتجات وأسعارها بشكل مستمر، على غرار عمليات تداول الأوراق المالية.

ووافق مجلس الوزراء رسميا على تدشين البورصة الجديدة، ومن المقرر أن تبدأ قريبا بتداول 6 سلع هي: القمح والأرز والذرة والبطاطس والبصل والبرتقال.

# تركيا تبحث فرص الاستثمار الأفريقي من بوابة الجزائر

## اقتراب تركيز المنطقة الحرة في أفريقيا يثير شهية مضاعفة المبادلات التجارية

ورغم التفاؤل، تواجه بلدان القارة تحديات كبيرة مع اقتراب إقامة المنطقة، خاصة في ما يتعلق بالبنية التحتية وتوفير فرص عمل للملايين من الشباب واستقطاب الاستثمارات البيئية.

ولا تزال المبادلات التجارية بين دول أفريقيا ضعيفة للغاية، فأسواق القارة غارقة حتى الآن ببضائع مستوردة من الصين وتركيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، وأما صادرات الدول الأفريقية فهي تقتصر على مواد غير مصنعة.

وتبلغ نسبة التبادل التجاري بين بلدان أفريقيا نحو 12 في المئة فقط مقارنة بنسبة 55 في المئة بين البلدان الآسيوية ونحو 70 في المئة بين الدول الأوروبية.

ومن جانب آخر، أكد أنهما اتفقتا على زيادة التعاون بين البلدين بخصوص الجانب الأمني.

وأوضح تشاوشووش أوغلو أن استثمارات الشركات التركية في الجزائر تتزايد مع مرور كل يوم، لافتا إلى أن تركيا تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الخارجية هناك، بقيمة تبلغ 3.5 مليار دولار.



تشاوشووش أوغلو  
الاستثمارات التركية في الجزائر في تزايد مستمر

وبموجب الاتفاقية ستضم منطقة التجارة الحرة 3 كتلتات قائمة هي السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا وجنوبها ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية.

ولطالما اعتبر محللون بأن أفريقيا بحاجة ماسة لوضع استراتيجية شاملة لتطوير القطاعات ومعالجة الاختلالات، التي تعاني منها وزيادة الشركات بين بلدانها، بهدف استغلال كافة المقومات التي تتمتع بها.

وتركز منطقة التبادل الحر الأفريقية على إزالة كافة الحواجز الجمركية بين دول القارة عبر تحرير حركة السلع والبضائع مع منح الحكومات هامشا لتطبيق سياساتها الاقتصادية التي تتماشى مع ظروف كل بلد.

ونسبت الأناضول لوزير الخارجية التركي مولود تشاوشووش أوغلو قوله إن "استثمارات الشركات التركية في الجزائر تتزايد يوما بعد يوم".

وجاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء، عقب لقاء أجراه مع نظيره الجزائري صبري بوقادوم، في مبنى وزارة الخارجية التركية بالعاصمة أنقرة.

وأفاد تشاوشووش أوغلو بأن حجم التجارة بين البلدين البالغ 4 مليارات دولار، لم ينخفض رغم تفشي وباء كورونا، ما يبعث الأمل في المستقبل.

وتهدف اتفاقية التبادل التجاري الحر إلى مضاعفة البضائع والخدمات والاستثمارات داخل المنطقة الأفريقية حيث ستضاعف قيمة المبادلات التجارية داخل القارة لتبلغ معدلا سنويا في حدود 35 مليار دولار بحلول العام 2021.

ترازمت رهانات أنقرة على تطوير شراكاتها الاقتصادية والتجارية مع الجزائر في وقت تترقب فيه القارة الأفريقية دخول منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية حيز التنفيذ الفعلي ما يعكس حرص تركيا على تكثيف تواجدها التجاري من بوابة الجزائر التي تعد من أكبر شركائها الاقتصاديين في القارة.



شركات ترصد فرصا جديدة

ويقول المختصون إن ذلك ناتج عن سماكة الحدود، والتي تقاس بعدد الوثائق التي يعين توافرها للاستيراد والتصدير، حيث تبلغ 8 أوراق جمركية في أفريقيا، مقابل 4 في أوروبا، ما يزيد مهلة اجتياز الحدود وتكاليفها.

ويحتاج تخليص البضائع الجمركية بين دول أفريقيا إلى فترة تزيد في المتوسط على 30 يوما باستثناء المغرب، في مقابل نحو 10 أيام في الاتحاد الأوروبي، وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وصاربت الصناعات التحويلية لا تمثل سوى نحو 18 في المئة من حجم المبادلات الأفريقية البينية، بينما تمثل 1 في المئة من المبادلات التجارية عالميا.

كما تهدف المنطقة إلى مضاعفة قيمة المبادلات التجارية داخل القارة لتبلغ معدلا سنويا في حدود 35 مليار دولار بحلول العام 2021.

ولفت وزير الخارجية التركي إلى تطور العلاقات بين البلدين على صعيد الصناعات الدفاعية والعسكرية.

وذكر أن المفاوضات مازالت جارية بين الجانبين لتوقيع اتفاقية التعاون الثقافي.

وأشار تشاوشووش أوغلو إلى أن "تركيا والجزائر أظهرتا تعاوننا في العديد من المجالات خلال مرحلة تفشي وباء كورونا، سواء على صعيد المساعدات الطبية أو عمليات الإجماع".

وأوضح أن توقيع اتفاقية التجارة الحرة سيجلب الفائدة للبلدين حيث سيزيد مع مرور الزمن من حجم التجارة إلى 5 أو 10 مليارات دولار.

ورغم التفاؤل، تواجه بلدان القارة تحديات كبيرة مع اقتراب إقامة المنطقة، خاصة في ما يتعلق بالبنية التحتية وتوفير فرص عمل للملايين من الشباب واستقطاب الاستثمارات البيئية.

ويتوقع أن تسهم المنطقة في رفع نسبة المبادلات التجارية بين الدول الأفريقية إلى 52 في المئة، وتعزيز الصادرات الزراعية والصناعية.

وتشير بنود الاتفاقية إلى أنه على الدول الموقعة تحرير 90 في المئة من الحركة التجارية وباقي التوافق بين الحكومات سيكون على قواعد المنشأ.